المعادن والتبعات الدولية

مكانتها في الصناعة

وصلتها بالحرب والسلام

يعتمد الانسان كل الاعتماد على الوسط الذي يعيش فيهِ . ولكن هذا الوسط قد بلغ من التعقيد في هذا العصر بحيث يتعرّض الانسان لنسيان العوامل الطبيعية والحيوية التي لا غنى عنها لحياتهِ . فارتقاؤهُ الاجتماعي الى المرتبة التي بلغها الآن ، قد استغرق نحو مائتي الف سنة ، كان همّهُ الاكبر في خلالها ، حاجتهُ الى الطعام ، والى وسط مؤاتٍ يعيش فيهِ ، ورغبتهُ في انجاب الاولاد . ولا تزال هذه البواعث بوجهٍ عام همهُ الاكبر الآن . الاّ ان التقدُّم الاجتماعي في القرون الحديثة ، وخبرة اسلافهِ المتجمعة ، وسعت نطاق الوسط الاجتماعي ، وجعلتهُ شديد التعقيد ، فأصبح يشتمل في ما يشتمل عليهِ على جميع الوسائل اللازمة لصحتهِ الخاصة وصحة جماعتهِ والاساليب التي لا غنى عنها لرفاهتهِ وسعادتهِ

فحياة ملايين من الناس في هذا العصر ، لا تعتمد على انتزاع المواد اللازمة للحياة من صدر الطبيعة بالسعي الفردي ، بقدر ما تعتمد على نظام اجتماعي ، يمكن الجماعة من جمع المواد الخام وتحويلها بالصناعة الى عروض وبضائع نراها اليوم اشدّ ما تكون حاجةً اليها ، بل لا غنى لنا عنها

في هذا العصر ، الذي انتظمت فيهِ الصناعة على اساس واسع النطاق ، وساء فيهِ التوزيع . يميل الانسان الى ان ينسى ان المواد الخام من حيث توزيعها الجغرافي ، وجودتها ، ومقاديرها ، مسيطرة على حضارتنا الحديثة

ويمكن ان تقسم مصادر الثروة الطبيعية الى قسمين عامين احدهما زراعيٌّ ، والثاني معدنيٌّ ، وقد ازداد مقام المواد المعدنية في ارتقاءِ الانسان الاجتماعي ، ازدياداً مطرداً حتى بلغ ذروتهُ في هذا العصر الذي اطلق عليهِ بعض الكتّاب اسم « العصر الآلي » او « العصر الميكانيكي »

ولا يحتاج الكاتب الى اقامة الدليل على انهُ لولا الفلزّات ؛ لما كان في المصانع آلات ومحرّكات ، ولا في الاسواق ما تنتجهُ المعامل من العروض . ومن خواص الفلزات metals انها تستخلص جميعاً من معادن Minerals . والمعادن التي لها قيمة اقتصادية مركزة في الغالب في أتربة وصخور تعرف باسم تبر او ركاز Ore . فاذا نفد التبر تعذّر على الانسان ان يصنعهُ . فالمعادن ، تختلف عن مواد الغذاء واللباس ، في انها مما لا يمكنه صنعهُ ، كما نصنع الحرير الصناعي بدلاً من الحرير الطبيعي .

ثم ان الوقود المعدني عبارة عن طاقة مخزونة تألبت عوامل طبيعية خلال ملايين من السنين على خلقها وفي وسع الانسان ان يستهلكها ولكنهُ عاجزٌ عن صنعها . فنفاد مصادر الثروة المعدنية ، مرهون بما يكشف منها، مما لم يكشف حتى الآن، وبمعدل استهلاكها . ومما لا ريب فيه ان الانسان لم يكشف حتى الآن جميع مصادر الثروة المعدنية . وقد ارتقت في العهد الاخير الاساليب العلمية في البحث عن المعادن المطمورة في احشاء الارض والاعتماد عليها زاد مايعرف من انواع الوقود والمعادن المخزونة

الا ان موضوع المصادر المعدنية كالفحم والنفط والمعادن الفلزية من ناحية توزيعها الجغرافي اهم جدًّا من الوجهة الدولية من موضوع نفادها وتعيين ميعاده

فاذا صرفنا النظر عن الفلزات الثمينة اي البلاتين والذهب والفضة ، وجدنا اثني عشر فلزًّا مهمًّا توجد في بركيات معدنية معقَّدة . ففي بيان احصائي لحكومة الولايات المتحدة الاميركية هنالك ٢٨ معدنًا تبلغ قيمتها سبعون في المائة من جميع المواد الخام المعدنية التي تتداولها التجارة . ويدل البحث الجغرافي الاقتصادي ، ان الولايات المتحدة الاميركية والامبراطورية البريطانية تسيطران على ثلثي مصادر المعادن التي لا ندحة عنها للصناعة في هذا العصر. وبكلمة واحدة ان الشعوب الناطقة باللغة الانكليزية قد فازت تدريجاً وبوسائل مختلفة بالسيطرة كلٌّ السيطرة او بعضها على الجانب الاكبر من ثروة الارض المعدنية . واهم هذه المعادن الاساسية في الصناعة هي الحديد والنحاس والالومنيوم والرصاص والخارصيني (الزنك) والقصدير والنيكل وتليها المعادن اللازمة للاخلاط المعدنية اي التي تستعمل لتقسية المعادن الاساسية وهي الانتيمون والكروم والمنغنيس والتنغستن

ويضاف الى ما تقدم معادن غير فلزّية مثل الفحم والنفط والنترات والفوصفات والبوتاس وغيرها مما لا ندحة عنهُ للنجاح الصناعي والزراعي

***

فاذا كانت الأحوال الدولية سوية ، فالولايات المتحدة الأميركية تملك مصادر جميع المعادن التي تحتاج اليها ، ما عدا فلزّات الاخلاط (الانتيمون والكروم والمنغنيس والتنغستن) والنترات . وقد يكون من بواعث الدهشة عند القرّاء أن يعلموا ان الولايات المتحدة الاميركية تنتج في الاحوال السوية ٧١ في المائة من محصول النفط العالمي ولكنها تستهلك اكثر مما تنتج ولذلك تحتاج الى الاستيراد . اما المواد المعدنية التي تستطيع ان تصدرها اميركا الى الخارج ، لان ما تستخرجهُ منها من مناجمها يفوق ماتستهلكه فهي، الفحم والفوصفات والكبريت. ويمكن ان يقال بوجهٍ عام ، ان الولايات المتحدة الاميركية على غناها بالثروة المعدنية ، تفوق أية دولة اخرى في مقدار ما تستهلكه منها

فاذا نظرنا الى المانيا وجدنا انها اصبحت بعد الحرب الكبرى ، ولا تملك مصادر للمعادن الفلزية تفي بحاجتها الداخلية . ففي بلاد مصادر محدودة جدًّا للنحاس والحديد والرصاص ، ثم انها تعتمد

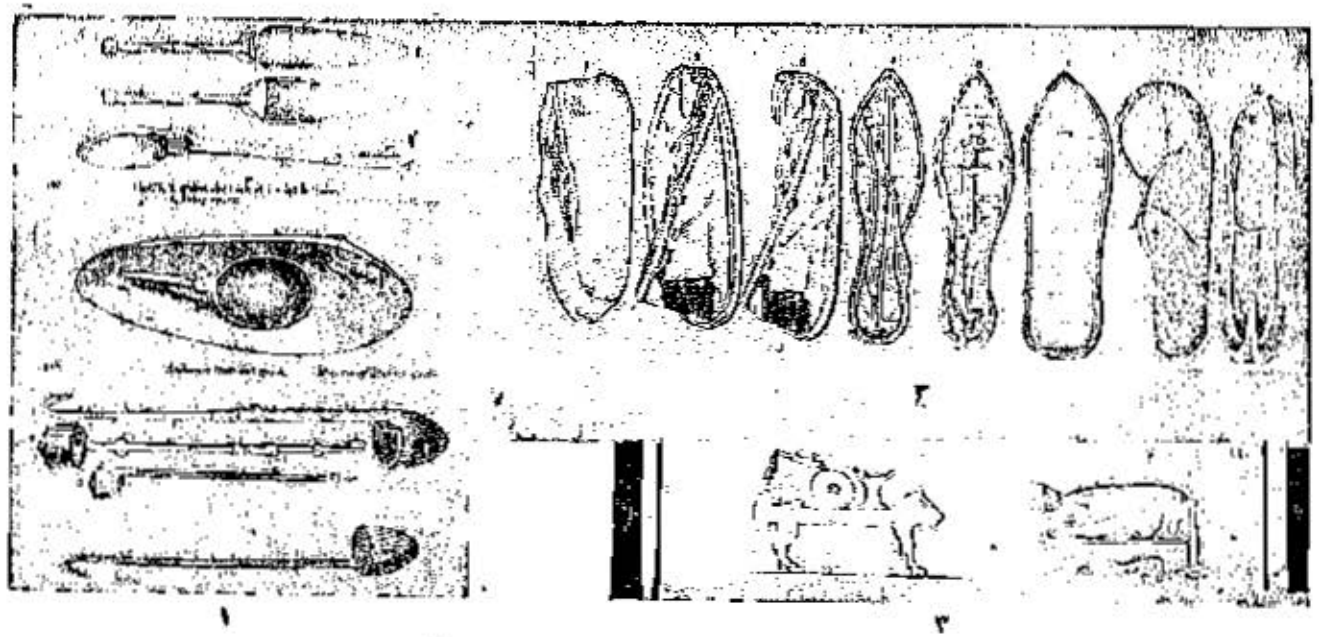

١ — ملاعق ومغارف مصرية قديمة ٢ — احذية ومداذل من العهد اليوناني في الغالب وبعضها اقدم من ذلك
٣ — (يمين) مضجع للنوم من عهد المملكة الحديثة. (يسار) سرير نوم بمعداته : وسادة . مسند للرأس . (ملشة) لطرد الذباب

كل الاعتماد على البلدان الاخرى في الحصول على سائر المعادن . الاّ انها غنية بالنحم والبوتاس وما يستخرج منهما يفوق ما تحتاج اليه منهما

أما فرنسا فلا تقل المانيا كثيراً من هذا القبيل . فهي تستخرج من أرضها من الالومنيوم والبوتاس والحديد اكثر مما تحتاج اليه منها ولكنها تحتاج ، كما تحتاج المانيا ، الى استيراد النفط وجانب مما تحتاج اليه من الفحم

أما انكلترا فما يستخرج منها من الفحم يفيض على حاجتها ، وحديدها يكفيها ، والمقادير المستخرجة من الرصاص والقصدير لا بأس بها . الاّ انها تحتاج الى استيراد كل معدن آخر . ولكن اذا حسبنا انكلترا قلب الامبراطورية البريطانية ، وجدنا ان ما يستخرج من الامبراطورية يفيض عن حاجتها جيداً ويصدّر الى الخارج ، الاّ الانتيمون والبوتاس والزئبق

قوة بريطانيا العظمى الاقتصادية تتوقف حقيقة على تماسك الامبراطورية البريطانية ، ومقدرتها على استخراج المعادن الضرورية اللازمة للصناعة من مصادر لها عليها سيطرة سياسية او اقتصادية . فاذا قربنت من هذه الناحية بالولايات المتحدة الاميركية امكن القول بأن ثروتها المعدنية تفوق ثروة اميركا ولكنها لا تملك مصادر هذه الثروة في بلاد خاضعة لسيادتها المطلقة ، بل هي موزعة في بلدان مترامية في جميع اقطار الارض ، وتماسك هذه الاقطار يزداد صعوبة عاماً بعد عام

***

اما الحالة في اليابان من ناحية ثروتها المعدنية فهي اهم مشكلة يواجهها العالم في هذا الميدان . ففي اليابان خارصيني ونحاس ولكن ما يستخرج منهما يكاد لا يكفيها . وليس في بلادها الاّ بعض ما تحتاج اليه من الحديد ومركبات الكروم وعنصر المنغنيس والفحم والنفط . اما في ما عدا هذه المعادن فانها تعتمد على الاستيراد من الخارج كلّ الاعتماد . ولذلك ترى اليابان مهتمّة كلّ الاهتمام بالفوز بحق استغلال المناجم في البلدان المجاورة لها سدًّا لهذا النقص في ثروتها المعدنية وعند ذلك يمكنها ان تستقلّ من هذه الناحية عن الدول الاجنبية التي تستورد منها ما تحتاج اليه

وليس في البلجيك من هذه المعادن الاّ الفحم والنحاس وعليها ان تستورد كلّ ما عداها من الخارج

وموقف ايطاليا من هذا القبيل لا يقل حرجاً عن موقف اليابان . فليست تملك سيطرة ما على منابع النفط ولا مناجم للفحم بل انها ليست احسن حالاً في ما يخصّ الحديد والرصاص . ولا يخفى ان ايطاليا واليابان في الفريق الاول من الدول ، وكلاهما تسعى للاحتفاظ بمكانتها رغماً عن عوزها الشديد في مصادر المعادن . والواقع انهما اسوأ حالاً من انكلترا نفسها لو فصلت هذه عن الامبراطورية البريطانية

وتختلف اسبانيا عن معظم الدول التي تقدّم ذكرها في ان ارضها تحتوي على مصادر غنية بالنحاس والحديد والرصاص والمنغنيس والزئبق . ولكنها لا تعنى الآن عناية كبيرة باستغلالها ولا يبعد ان تصبح باعثاً من بواعث الاضطراب بين الدول في غرب اوربا اذا ظلّت كذلك

فقد قال السر توماس هنلد ان «حدود الامم السياسية رسمت اصلاً بناءً على اعتبارات زراعية ولا صلة لها الآن بمصادر الثروة المعدنية داخلها» . وهذه حالة خطرة كان لها شأن كبير ولا يزال في التجارة والسلام الدولي . فالتقدم العلمي والسعي في صنع ادوات الحرب ومعدّاتها جعل المصادر المعدنية الطبيعية ، عاملاً خيريًّا في اعداد معدات الهجوم والدفاع . خذ مثلاً على ذلك عنصر التنغستن فهو مادة لا غنى عنها في صناعة اجود اصناف الصلب واقساها . وهو يستخرج في الغالب من ركاز يدعى « ولفراميت » لا يوجد الاّ في بورما تقريباً . ومناجم الولفراميت في بورما خاضعة لسيطرة الشركات البريطانية . فلما نشبت الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ كان الالمان قد خزنوا من هذا الركاز ما يكفيهم سنتين . فلما نفد المخزون منهُ عمدت المانيا الى استعمال المولبدنوم بدلاً من التنغستن في صناعاتها الحربية . وكانت تستورده من بلاد محايدة هي بلاد النرويج . فردّ الانكليز على ذلك بشرائهم كلّ ما يستخرج من المولبدنوم في النرويج لمنعه عن المانيا . فعمدت المانيا الى فلز ثالث لا يساويهما في تقسية الصلب ولكنهُ يأتي بعدهما وهو عنصر النيكل وكانت تستورده من كندا — البريطانية ! — بواسطة البلدان الكنديناوية المحايدة . فحيلولة بريطانيا دون استعمال التنغستن في المانيا كان صدمة كبيرة لالمانيا . ولو استطاعت ان تمنع عنها واردات النكل كذلك لفاز الحلفاء في تقديم ساعة الظفر

فهذه المسألة العلمية الصناعية لها صلة وثيقة بالعهود الدولية التي قطعت حديثاً لحفظ السلم . وهذه العهود لن تنجح في تحقيق الغاية المنشودة الاّ اذا نظر رجال السياسة الى توزيع المعادن كأداة من الادوات الفعالة في ضبط المعاملات الدولية في المستقبل . لانهُ اذا كانت المعادن لا غنى عنها لحضارتنا الصناعية فهي جديرة بأن تخرض الشعوب غمار الحروب لاجلها . واذا كانت باعثاً من بواعث الحرب فالسيطرة عليها يجب ان تجعل أداة من أدوات السلم . وربط توزيع المعادن بالشؤون الدولية لا يحملنا على اقحام مسائل جدلية في الموضوع . فجميعنا تتفق على أمرين أحدهما رغبتنا في السلام . والثاني وضع بيان علمي للمعادن المنثورة في مختلف بلدان الارض ثم تنقيح كلما تغير نوع المعادن المسيطرة على الصناعة

ooo

والخلاصة التي يخرج بها الباحث مما تقدّم ان مصادر الثروة المعدنية في العالم يجب ان تعالج معالجة دولية . لانها اذا ظلت كما هي الآن موزعة توزيعاً غير متساوٍ بين الامم التي تحتاج اليها ، فالرغبة في الحصول عليها او الاستئثار بها لابدّ ان يبقى عاملاً من عوامل النزاع والحرب بين الامم